

مقدمة

يُعد وجود جمعيات وطنية قوية ومستقلة ومكثفة ذاتيا وفعالة وموثوقة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، أساسيا لتقديم خدمات إنسانية منقذة للأرواح ولدعم قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والتنمية المحلية من أجل تحقيق طموح استراتيجية الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) للعقد 2030. وتساهم هذه الخدمات بشكل ملموس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما شدد التركيز المتجدد على الجهات الفاعلة المحلية في الصفقة الكبرى وفي الخطاب بشأن توطين المعونة الإنسانية في القطاع الإنساني الأوسع نطاقا على الأهمية الأساسية للوجود والعمل المحليين للجمعيات الوطنية ودورها الأساسي - وهي أمور طالما أكدتها أسس الاتحاد الدولي ودستوره.

وليس الاستثمار المستدام في منظمتنا المحلية اتجاها جديدا في الاتحاد الدولي، حيث إن شبكة الاتحاد الدولي مكونة من منظمات محلية مجتمعية موثوقة - الجمعيات الوطنية - التي تعمل كشبكة تقدم خدماتها على المستوى المحلي ولها تأثير عالمي. ويعمل المتطوعون في الصليب الأحمر والهلال الأحمر في 165 000 فرع محلي ووحدة محلية كوسطاء للتغيير على المستوى المجتمعي، حيث يقدمون الدعم للأشخاص الذين يمرون بحالات ضعف لتعزيز قدرتهم على الصمود، وحيث يتيحون الفرصة للناس للتعبير عن احتياجاتهم. وهذا الوجود غير المسبوق، إلى جانب استثمارنا في العمل المحلي يجعلان الاتحاد الدولي شبكة عالمية فريدة من نوعها في مجال العمل المحلي القوي، مما يساهم في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتوليها زمام أمورها، وفي تحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز السلام وحفظه في هذه المجتمعات.

فالحلول المحلية أقدر على استباق الاحتياجات المحلية والعالمية الناشئة والسريعة التغير وعلى تلبيتها. غير أن نطاق عملنا المحلي وجودته وفعاليتها يتوقف على قدرة جمعياتنا الوطنية وشبكات فروعها على التكيف مع الأهداف المحددة وتنمية قدراتها والتكيف مع البيئة المتغيرة. وتمثل هذه التنمية والتحول المستمرين جوهر عملنا لتنمية الجمعيات الوطنية.

إن تولي زمام تنمية الجمعيات الوطنية وتحمل المسؤولية الأساسية عنها يقعان على عاتق الجمعيات الوطنية نفسها. ويُحدد دستور الاتحاد الدولي¹ مسؤولية الاتحاد الدولي بإنشاء جمعياته الوطنية الأعضاء والحفاظ عليها ودعمها المستمر من أجل تنمية قدراتها. وترد هذه الولاية أيضا في النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر² (الحركة). وبالإضافة إلى ذلك، تحدد استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030 سبعة تحولات³ لضمان تمكن شبكة الاتحاد الدولي لمواجهة التحديات العالمية الإنسانية والتنموية المتزايدة، ومن ثم تحديد الأولويات الجماعية لخطة الاتحاد الدولي لتنمية الجمعيات الوطنية.

وتؤكد هذه السياسة من جديد التزام الاتحاد الدولي بمواصلة تنمية الجمعيات الوطنية، وتحديد مجال التركيز والمبادئ الرئيسية لتنمية الجمعيات الوطنية. وتضع السياسة، بالإضافة إلى ذلك، قواعد واضحة لكل أنواع أنشطة دعم تنمية الجمعيات الوطنية في شبكة الاتحاد الدولي وتوفر

¹ الديباجة والمادتان 5 ألف و10 من [دستور الاتحاد الدولي](#)

² المادة 8، رقم 4، الحروف ألف وباء وزاي.

³ الصفحات 18-26 من استراتيجية العقد 2030، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي:

<https://www.ifrc.org/Global/Publications/general/S2030-EN.pdf>

إطاراً للدعم الذي تقدمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)⁴ وتلهم وترشد الحكومات وغيرها من المنظمات التي تعمل مع شبكة الاتحاد الدولي في مجال تنمية الجمعيات الوطنية.

النطاق

تنطبق هذه السياسة على كل الجمعيات الوطنية وعلى الاتحاد الدولي في جميع سياقات وجوانب عملنا المتعلقة بتنمية الجمعيات الوطنية. وتحدد التزاماتنا الجماعية في مجال تنمية الجمعيات الوطنية وتحل محل السياستين السابقتين للاتحاد الدولي بشأن التنمية (1995) والتعاون في مجال التنمية (1997). وتشمل هذه السياسة الالتزامات على المستوى السياسي المنبثقة من إطار تنمية الجمعيات الوطنية (2013)، وكذلك من ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية (2019) وكلاهما يقدمان المزيد من التوجيه بشأن الجوانب العملية لتنمية الجمعيات الوطنية ودعمها. وتُعد سياسات الاتحاد الدولي بشأن التطوع والشباب وحماية النزاهة مهمة أيضاً فيما يخص تنمية الجمعيات الوطنية وتكمل هذه السياسة.

تعريف

يُقصد **بتنمية الجمعيات الوطنية** الجهود المتواصلة التي تبذلها كل جمعية وطنية لتحقيق معيار المنظمة المسؤولة والمستدامة التي تقدم، من خلال متطوعيها وموظفيها، خدمات مفيدة تلبي الاحتياجات وتحد من أوجه الضعف وتعزز القدرة على الصمود في إطار بيئة متغيرة، والحفاظ على هذا المعيار

وتشمل تنمية الجمعيات الوطنية كل جوانب حياة الجمعية الوطنية، بما في ذلك ما يشار إليه بالتنمية التنظيمية من جهة وتعزيز/تحسين القدرات من جهة أخرى. وتعرّف هذه السياسة هذين المجالين المترابطين على النحو الآتي:

- **التنمية التنظيمية** هي جزء من العمل الخاص بتنمية الجمعيات الوطنية الذي يركز على المسائل الأساسية داخل الجمعية الوطنية وهي: ولاية الجمعية الوطنية وقاعدتها القانونية وهويتها وتوجهها الاستراتيجي في الأجل الطويل، ونموذجها التنظيمي الأساسي، وقدرتها على القيادة، وقدرتها على الاستباق والتكيف، وإقامة العلاقات بين مختلف أجزاء المنظمة، أو بين الجمعية الوطنية وبينها، بما في ذلك دورها المساعد. وتعترف التنمية التنظيمية بالترابط بين مختلف وظائف الجمعية الوطنية ومستوياتها، وتأثيره في أدائها وتأثيرها.

- **تعزيز/تحسين القدرات** هو جزء من العمل المتعلق بتنمية الجمعية الوطنية الذي يركز على تحسين الخدمات والقدرات الحالية لجعلها أكثر تأثيراً وفعالية وانتشاراً وربطها على نحو أفضل بولاية الجمعية الوطنية ومهمتها. ويشمل ذلك تعزيز مجالات العمل التي تركز على قدرة المجتمع المحلي على الصمود وتولي زمام أموره، وكذلك تعزيز الأنظمة والإجراءات والأدوات الداعمة.

يُعرّف **دعم تنمية الجمعيات الوطنية** بأنه أي دعم تقدمه جهة فاعلة خارجية لجمعية وطنية، بناءً على طلب الجمعية الوطنية وأولوياتها، يهدف إلى مساعدة الجمعية الوطنية على التحول إلى منظمة مستدامة قادرة على تقديم خدمات مفيدة ذات جودة عالية يسهل الحصول عليها في إطار الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية.

بيان

ترشد المبادئ التالية الفكر والممارسة الجماعيين للاتحاد الدولي وجمعياته الوطنية الأعضاء في مجال تنمية الجمعيات الوطنية

⁴ تسترشد اللجنة الدولية بإطار الاتحاد الدولي لتنمية الجمعيات الوطنية وبميثاق تنمية الجمعيات الوطنية اللذين تدعمهما.

تتولى الجمعيات الوطنية زمام تميمتها

إن تولي زمام تنمية الجمعيات الوطنية وتحمل المسؤولية الكاملة عنها يقنع على عاتق كل جمعية وطنية. فينبغي لكل جمعية وطنية أن تسعى إلى ضمان التزامها في كل الظروف بشروط الاعتراف المنصوص عليها في المادة 4 من النظام الأساسي للحركة الدولية. وتتحمل قيادة الجمعية الوطنية المسؤولية عن تحديد توجهها الاستراتيجي والأولويات والموارد اللازمة لتميمتها على مستوى الفروع المحلية والمقر من أجل تحسين تأثير خدماتها وبرامجها.

تستند أنشطة الجمعيات الوطنية وخدماتها وبرامجها إلى احتياجات الأشخاص الذين يرون مجالات ضعف، وتعزز جهود المجتمع المحلي وتميمته.

على الجمعيات الوطنية أن تقيم بانتظام أهمية خدماتها وبرامجها على المستوى المحلي وفقا للاحتياجات المتغيرة للمجتمعات المحلية - بما في ذلك احتياجات فئات محددة مثل الشباب والأقليات والفئات المهمشة - وأن تأخذ أيضا في الحسبان تطور السياسات العامة ودور الجمعية الوطنية كجهة مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني.

وعلى الجمعيات الوطنية أن تستعين بالحلول المحلية لمواجهة التحديات المحلية والعالمية بأقصى قدر ممكن، بما يتيح للمجتمع المحلي قيادة عملية اتخاذ القرار بشأن أي برامج أو خدمات تخصص. وينبغي أن تعمل الجمعيات الوطنية مع جهات فاعلة محلية أخرى وأن تكون مستعدة، عند الضرورة، لدعوة هذه الجهات الفاعلة المحلية إلى المشاركة.

على الجمعيات الوطنية أن تعيد النظر في، وأن تسعى عند اللزوم إلى تعديل ولايتها وأساسها القانوني والنظامي ودورها للمحافظة على قدرتها على العمل وفقا لمبادئها الأساسية.

على الجمعيات الوطنية أن تشارك في حوار منظم مع سلطاتها العامة للحفاظ على دورها المساعد⁵ وتوثيقه وتعزيزه في ضوء عمليات التقييم التي تجريها الجمعيات الوطنية نفسها وتطور السياق. وينبغي مواصلة تحديث الأساس القانوني والنظامي للجمعيات الوطنية (مثل قانون أو مرسوم الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، والقوانين القطاعية، والنظام الأساسي⁶ أو الدستور والقواعد واللوائح الداخلية، والسياسات) والمحافظة على جدواه، وضمان أن تتمكن الجمعيات الوطنية من القيام بدورها بكفاءة طبقا للمبادئ الأساسية في جميع الأوقات.

على الجمعيات الوطنية أن تستثمر في التطوع بجميع جوانبه إذ يعد التطوع أساسيا لكل جمعية وطنية.⁷

على الجمعيات الوطنية أن تغذي العمل التطوعي بغية تقديم خدمات حيوية ومرنة وابتكارية على المستوى المحلي والعالمي وعبر الأجيال. وعلى القيادة أن تدعم هذا العمل التطوعي بتهيئة الظروف المؤاتية للعمل التطوعي الجامع والمأمون والمضمون والابتكاري، وأن تتيح فرصا للمتطوعين الذين يمثلون، على جميع المستويات، تنوع مجتمعاتهم المحلية وأبعادها الثقافية ويمثلون من ثم قيمة أكبر لها.

على الجمعيات الوطنية أن تضع هيكلها إقليميا مكيفا للوصول إلى الأشخاص الذين يعانون من ضعف وأن تعزز القدرة على الصمود.

يتيح وجود الجمعيات الوطنية محليا التصدي مبكرا وعلى نحو فعال للكوارث أو الأزمات ومعالجة أوجه الضعف. ومن ثم، ينبغي للجمعيات الوطنية أن تطور أو تعزز فروعها وهيكلها الإقليمي العام لضمان استدامتها وقربها من المجتمعات المحلية. وينبغي أن توسع نطاق جهودها الإنمائية كي تشمل كل مستويات الجمعية الوطنية ومواقعها ووظائفها، لضمان تلبية الخدمات للاحتياجات المحلية تحت قيادة محلية في جميع أجزاء

⁵ انظر دليل تعزيز الدور المساعد من خلال الحوكمة والسياسات.

⁶ انظر وثيقة التوجيهات الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية.

⁷ انظر سياسة الاتحاد الدولي بشأن التطوع.

البلد وتقديمها بطريقة تضمن الشفافية والمساءلة وبأكبر قدر ممكن من الفعالية. وينبغي ضمان مشاركة متنوعة⁸ وتضمن مختلف الرؤى في هياكل الجمعية الوطنية وأنشطتها على جميع المستويات لتقديم خدمات تلبى احتياجات محددة.

تتمة الجمعية الوطنية عملية متواصلة تشمل صنع القرار المبني على الأدلة وتستبق الاحتياجات والاتجاهات الناشئة.

يكتسي تجميع البيانات والمعلومات النوعية وتحليلها وتبادلها⁹ أهمية قصوى لتحسين مساعدة قادة الجمعيات الوطنية على اتخاذ القرارات والمخاطرة. ويتعين على كل جمعية وطنية أن تسعى إلى التحول إلى منظمة تعليمية وإلى مواصلة التحسن والابتكار لتلبية الاحتياجات المتغيرة في البيئات المعقدة على أفضل وجه باستخدام أداة الاستعراض الدوري لتجارب النجاح والفشل بهدف تحسين العمليات والأنظمة. وينبغي أن تراعي عمليات التخطيط الاستراتيجي الاتجاهات المقبلة والاحتياجات الناشئة، وينبغي أن تركز أولويات التنمية الداخلية على التحولات اللازمة اليوم للاستعداد للغد، بما في ذلك التحول الرقمي.

على الجمعيات الوطنية أن تستمر في قادة التحول القادرين على قيادة التغيير التنظيمي

يتعين على قادة الجمعيات الوطنية على جميع المستويات تخطيط تغيير النظام بأكمله وتنفيذه والإشراف عليه تماشياً مع استراتيجية العقد 2030، وأن يتحملوا المسؤولية عن نجاحه وفشله. ويتعين عليهم أن يكونوا قدوة وأن يمثلوا الشواغل الإنسانية ويدافعوا عنها للتأثير في الخطط الإنسانية. ويتعين على كل جمعية وطنية أن تسعى إلى تحقيق الامتياز في القيادة وتعزز تنمية القادة الناشئين وأن تضمن أن يعكس تنوع قيادتها تنوع المجتمعات التي تخدمها، وأن تضمن في الآن ذاته التمثيل العادل للنوع الاجتماعي بين قادتها على جميع المستويات. وعلى قادة الجمعيات الوطنية أيضاً أن يقطعوا عهداً واضحاً بالنزاهة وترويج المبادئ الأساسية.

على الجمعيات الوطنية أن تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة وتكسب ثقة جميع الأطراف المعنية.

تخضع كل جمعية وطنية لمساءلة المجتمعات والأشخاص الذين تعمل وتتعاون معهم لتنمية الخدمات والبرامج اللازمة لتلبية احتياجاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون كل جمعية وطنية مسؤولة أمام أعضائها ومتطوعيها وشركائها والجهات المعنية.

وعلى كل جمعية وطنية أن تضع سياسات وأن تعزز إدارة الجودة وآليات وأنظمة التنفيذ اللازمة لضمان المساءلة، ولحماية نزاهة الجمعية الوطنية وسمعتها وعلى كل جمعية وطنية أن تلتزم بسياسة الاتحاد الدولي بشأن حماية النزاهة والتوجيهات بشأن النظم الأساسية للجمعيات الوطنية¹⁰ وأن تعمل طبقاً لإطار الاتحاد الدولي للنزاهة¹¹ ولقرارات الحركة ذات الصلة بهذا الموضوع. ويشمل ذلك الاستثمار في قدرة الجمعيات الوطنية في مجال الاتصالات ووضع نهج شامل لإدارة المخاطر لتسيير عمل الجمعية الوطنية وأنظمة الدعم المعنية الخاصة بها، والتكيز بشكل خاص على إدارة مخاطر النزاهة لمنع قضايا النزاهة المحتملة وتوقعها والكشف المبكر عنها وتديرها.

على الجمعيات الوطنية أن تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية

على كل جمعية وطنية أن تعجل مساعيها لاجتذاب الموارد المالية التي تحتاجها وإدارتها لتقديم الخدمات الإنسانية بطريقة شفافة ومسؤولة، إلى جانب إدارة المخاطر والفرص المالية. ويشمل ذلك الدور الرئيسي الذي تضطلع به قيادة الجمعية الوطنية لضمان تصميم أنشطة وبرامج محلية طويلة الأجل تركز على ولايتها وتتسق معها، ويمكن تمويلها بفضل موارد مستدامة تدعمها أنظمة مساءلة متينة.

⁸ انظر سياسة الاتحاد الدولي بشأن النوع الاجتماعي والتنوع.

⁹ (في ظل الاحترام الكامل لسياسات حماية البيانات).

¹⁰ وافق عليها مجلس إدارة الاتحاد الدولي في سنة 2018 استناداً إلى قرار الجمعية العامة للاتحاد الدولي لسنة 2017، واعتمدها مجلس المندوبين في 2019

¹¹ إطار الاتحاد الدولي للإشراف على النزاهة ومراقبتها الذي عرض على الجمعية العامة للاتحاد الدولي في 2019.

على الجمعيات الوطنية وفروعها ووحدها المحلية ومتطوعيا أن يدعوا بعضهم بعضا في تميتهم كشبكة عالمية موزعة

على كل الجمعيات الوطنية أن تتبادل المعارف والدروس والخبرات والتجارب مع الجمعيات الوطنية الأخرى لزيادة فرص التعلم على الصعيد العالمي بأقصى قدر ممكن. وينبغي زيادة تبادل البيانات والدروس مع أمانة الاتحاد الدولي وكذلك في جميع أجزاء الشبكة من أجل تحليل الأولويات الناشئة والدروس المستخلصة.

وعلى الجمعيات الوطنية أن تشارك في التبادل والتعلم بين الأقران. ويشمل ذلك التبادل بين المتطوعين والموظفين والفروع داخل الجمعيات الوطنية وفيما بينها لمنح الأولوية للعمل الجماعي والاشتراك في حل المشكلات وتوفير الخبرات العملية الفريدة في مجال العمل المحلي. على الجمعيات الوطنية أن تشارك، بالإضافة إلى ذلك، في الشبكات الإقليمية وجماعات الممارسين بشأن تنمية الجمعيات الوطنية من أجل تعزيز المشاركة في تصميم النهج الابتكارية وإعدادها.

على الجمعيات الوطنية أن تولي اهتماما خاصا بأهداف تنمية الجمعيات الوطنية في حالات الطوارئ في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة

تزيد الأزمات الإنسانية الكبرى من الحاجة إلى صون أهداف تنمية الجمعيات الوطنية. وينبغي للجمعيات الوطنية ألا تدخر جهدا للحد من المخاطر والاستعداد مسبقا للتصدي لحالات الطوارئ والأزمات الكبرى¹² ولزيادة الأنشطة الإنسانية أو تقليلها حسب الحاجة¹³. وعلى الجمعيات الوطنية، في بداية كل حالة طوارئ، أن تولي اهتماما خاصا للطريقة التي يمكن أن تتأثر بها أولويات تنمية الجمعية الوطنية بالحالة الجديدة. وعليها أن تضمن عدم تقويض الأهداف الإيمائية الطويلة الأجل للجمعية الوطنية بسبب أنشطة الاستجابة العاجلة وأن تضمن الانتقال إلى الانتعاش وتقليل العمليات بطريقة تحافظ على قدرات الجمعية الوطنية أو تعززها.

التركيز على دعم تنمية الجمعيات الوطنية

على الجمعيات الوطنية أن تحدد أولويات تميتهما وأن تتولى تنفيذها بنفسها. ويمكن أن تحصل الجمعية الوطنية في تميتهما على دعم مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة عند الحاجة وفقا للسياق والاحتياجات والقدرات. ويؤدي الاتحاد الدولي دورا مركزيا ضمن الحركة لضمان مواءمة أنشطة تنمية الجمعيات الوطنية مع أولوياتها، وزيادة مساهمات شركاء الحركة إلى أقصى حد لتفادي الازدواج وتحسين الأثر. كما يساعد الاتحاد الدولي الجمعيات الوطنية على تحسين شراكمتها مع الحكومات والمنظمات الخارجية والشركاء الخارجيين. وفيما تطبق هذه السياسة مباشرة على شبكة الاتحاد الدولي، ينبغي للمبادئ التالية لدعم تنمية الجمعيات الوطنية أن تلهم وتوجه جميع الجهات الفاعلة التي تقدم الدعم في مجال تنمية الجمعيات الوطنية. ويمكن الحصول على المزيد من الإرشادات وطريقة تطبيق المبادئ في ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية.

يجب مواءمة دعم تنمية الجمعيات الوطنية مع أولويات الجمعية الوطنية.

لزيادة فعالية جميع أشكال الدعم التي يقدمها كافة الشركاء لتنمية الجمعيات الوطنية، بأقصى قدر ممكن، لا بد من مواءمتها مع الاحتياجات الإنسانية وولاية الجمعية الوطنية والأولويات التي حددتها، سواء وردت في خطة قطرية لتنمية الجمعية الوطنية أو في خطط أخرى.

نبغي أن يكون دعم تنمية الجمعيات الوطنية متوقعا ومتسقا ومنسقا

على الشركاء الذين يقدمون الدعم لتنمية الجمعية الوطنية أن يستعينوا بمجالات درابتم واختصاصهم المعترف بها وينبغي لهم التعريف بهذا الدعم وتوقعه. وينبغي أن يلتزم جميع الشركاء بتوفير كفاءات ومهارات مناسبة تسهم بأمثل شكل في إضافة قيمة وزيادة التكامل.

¹² انظر سياسة الاتحاد الدولي لإدارة مخاطر الكوارث.

¹³ يمكن أن يضم ذلك التأهب للكوارث والزاعات ومواجهتها، وإبلاء اهتمام خاص للمحافظة على وتحسين قبول الجمعية الوطنية وتغطيتها

ولتفادي نقص الكفاءة أو ازدواج العمل أو أوجه التركيز أو القصور، ينبغي تخطيط تنمية الجمعيات الوطنية وتنسيقها على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وينبغي أن يشمل هذا التنسيق جميع الشركاء في دعم تنمية الجمعيات الوطنية، بمن فيهم الجهات الفاعلة الخارجية (غير التابعة للحركة).

وعلى الصعيد القطري، يجب الاعتراف بدور الجمعية الوطنية التي تتلقى الدعم في مجال التنمية في قيادة علاقات الشراكة وتنسيقها بدعم من أمانة الاتحاد الدولي. ويجب أن تعكس هذه العلاقات الثقة والمساءلة والاحترام المتبادل.

ينبغي أن يكون دعم تنمية الجمعيات الوطنية مرنا وأن يساهم في استدامة الجمعية الوطنية

كي يكون دعم تنمية الجمعيات الوطنية فعالاً بحق، ينبغي أن يكون مرناً وقابلًا للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة أو السياق المتغير. وينبغي أن يكون الشركاء على استعداد لإعادة تكيف دعمهم وفقاً لتغير السياق والاحتياجات.

وينبغي أن يساهم دعم تنمية الجمعيات الوطنية في استدامة قدرات الجمعية الوطنية وخدماتها طالما كانت هناك حاجة إليها، بوضع الجمعية الوطنية في سياقها.

ينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم تنمية الجمعيات الوطنية في حالات الطوارئ

في حالات الطوارئ، على جميع الشركاء أن يأخذوا في اعتبارهم احتياجات التنمية المتزايدة، بما في ذلك الحاجة إلى المحافظة على نزاهة الجمعية الوطنية أثناء حالة طوارئ، وأن يسهموا في تلبية احتياجات التنمية، دون إغفال الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل للجمعية الوطنية. وينبغي لآليات التنسيق أن تراعي احتياجات دعم تنمية الجمعيات الوطنية إلى جانب الأولويات التشغيلية.

المسؤوليات

تقر الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي بأن تأثير هذه السياسة الخاصة بتنمية الجمعيات الوطنية يعد مسؤولية مشتركة. لذا، فإن الجمعيات الوطنية كلها والاتحاد الدولي ملزمون بالتقيد بهذه السياسة لضمان توعية موظفيهم ومنتدوعيهم وشركائهم بمحتواها والالتزام به.

وسيساعد الاتحاد الدولي الجمعيات الوطنية على التقيد بهذه السياسة عن طريق الآتي:

- وضع استراتيجيات وأطر ومفاهيم وأدوات لتوجيه العمل في مجال تنمية الجمعيات الوطنية وإلهامه وتحقيق اتساقه.
- ضمان التنسيق الفعلي للمسائل المتعلقة بتنمية الجمعيات الوطنية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وتعزيز الشراكات بين الجمعيات الوطنية وضمنها، ومع اللجنة الدولية والشركاء الآخرين حسب الحاجة.
- تقديم دعم مباشر في مجال تنمية الجمعيات الوطنية وخدمات مباشرة إلى الجمعيات الوطنية التي تطلبه.
- وضع آليات لتعزيز معايير الجودة وتحسينها، وتقديم خدمات الوساطة وتيسير الدعم بين الأقران، بوصفها من عناصر المساعدة على تنمية الجمعيات الوطنية في الاتحاد الدولي بأسره، وضمان جودة كل أشكال الدعم المخصص لتنمية الجمعيات الوطنية.
- ضمان رصد وقياس التقدم في عملية تنمية الجمعيات الوطنية وإنجازاتها.
- العمل كوسيط للمعرفة، مع استيعاب الدروس في مجال تنمية الجمعيات الوطنية وتقاسمها ونشر معلومات عالية الجودة لتوجيه عملية اتخاذ القرار المبني على الأدلة.

وسيشرف الاتحاد الدولي على تقيد كل الجمعيات الوطنية بهذه السياسة والتزامها بها.

وعلى الجمعيات الوطنية أن توائم سياساتها الحالية مع هذه السياسة وتكيفها على نحو مناسب مع سياقها حيثما كان ذلك مناسباً. وتدعى الحركة والشركاء الخارجيون الذين يدعمون تعزيز القدرات وتحسينها، إلى الاعتراف بهذه السياسة أيضاً واستخدامها مع إطار تنمية الجمعيات الوطنية وميثاق تنمية الجمعيات الوطنية والتوجيهات والأدوات لتوجيه مشاركتهم في مجال تنمية الجمعيات الوطنية والتاس توجيه الاتحاد الدولي ودعمه، حسب الحاجة.

وسوف تراجع هذه السياسة بانتظام وفي غضون مهلة لا تتجاوز موعد انعقاد الجمعية العامة للاتحاد الدولي لسنة 2029.

المراجع

يجب تطبيق هذه السياسة تماشياً مع سائر سياسات وتوجيهات الاتحاد الدولي والحركة التالية:

- سياسة الاتحاد الدولي بشأن التطوع
- [سياسة الاتحاد الدولي بشأن حماية نزاهة الجمعيات الوطنية وأجهزة الاتحاد الدولي](#)
- [سياسة الاتحاد الدولي بشأن النوع الاجتماعي والتنوع](#)
- [سياسة الاتحاد الدولي بشأن الشباب](#)
- [سياسة الاتحاد الدولي لإدارة مخاطر الكوارث](#)
- [إطار تنمية الجمعيات الوطنية وميثاق تنمية الجمعيات الوطنية](#)
- [استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030](#)
- [دليل الاتحاد الدولي لتعزيز الدور المساعد من خلال الحوكمة والسياسات](#)
- استراتيجية حشد الموارد على نطاق الاتحاد الدولي
- إطار الاتحاد الدولي لتأهب الجمعيات الوطنية
- [التوجيهات الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية](#)
- سياسة الحركة بشأن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية